صفه شيئا كما توهم بعضهم وهي مقوية للتأنيث حتى يتحتم تأثيره ولا يلزم
من تقويتها أمر التأنيث من جهة له أن تعتبر علة مستقلة في منع الصرف
فهند يجوز صرفه لأنه لم يوجد فيه واحد من شروط التحتم وزينب يتعين
منع صرفه لأنه زائد على ثلاثة وهي أحد الشروط المعتبرة كل واحد منها
في التحتم لأنها على البدل وسقر كذلك لأنه وإن لم يزد على الثلاثة وليس
معه عجمة فإنه متحرك الأوسط وجور ممتنع لأنه مع العجمة على ما
ذكرناه **قوله** فإن سمي به مذكر فشرطه الزيادة يعني فإن سمي بالمؤنث
المعنوي إذ الكلام فيه فالضمير له وأما اشتراط المعنوي الزيادة إذا
سمي به مذكر لأن المعنوي باعتبار تحققه قد فات بتسمية المذكر به فلم
يبق إلا اعتبار اللفظ فاعتبر الزائد على الثلاثة لأنه فيه بمنزلة تاء التأنيث
فكأن فيه تاء ولم يعتبر ما دون ذلك لفوات المعنى وفوات ما
يقوم مقام التاء والذي يدل على ذلك تصغيرهم قدم بقديمة
وعقرب بعقيرب فدل على أن الحرف الزائد نائب مناب التاء فاعتبر
الزائد ولم يعتبر في قدم إذ لا شيء يقوم مقام التاء والمعنى قد زال
اعتباره كما تقدم **ثم قال** المعرفة شرطها أن تكون علمية لأن بقية
المعارف إما مبنية كالمضمرات وأسماء الإشارة والموصولات فلا
دخول لها في هذا الباب وإما معرفة باللام أو مضافة وتلك وإن
كانت معرفة فحكمها حكم المنصرف على ما سيأتي آخره وهذا
إنما يكون إذا لم يجعل تعريف باب التوابع أصلا فلم يعتد به أيضا

فأما إذا اعتد به في موضع منع الصرف في مثل مررت بالقوم أجمع
وشبهه انضم إلى العلمية تعريف التوكيد **ثم قال** والعجمة شرطها
أن تكون علمية في العجمية وتحرك الأوسط أو زيادة على الثلاثة
والدليل على اشتراط العلمية في العجمية في الأصل أنك لو سميت بديباج
لصرفته وأما اشتراط تحرك الأوسط لأنهم لم يمنعوا نوحا ولوطا
ولم يوجد في كلامهم إلا صرفهما وفيه العلمية والعجمة فدل ذلك على
أن العجمة لا أثر لها مع سكون الأوسط والعلة في اشتراط العلمية مع
العجمة في الأصل أنه إذا نقل عن علم اعتورت عليه من الإضافة والألف
واللام فصار كأنه من جنسه فضعف اعتبار العجمة فيه بخلاف ما
إذا نقل علما وأما تحرك الأوسط والزيادة على الثلاثة فلما في تخالفهما
من الخفة التي قابلت علة أقوى منها فلذلك قابلها فلم يكن لها معها
أثر **ثم قال** الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاء هذا الجمع
هو أحد ما يقوم مقام علتين وسببه أنه صيغة منتهى الجموع فكأنه جمع
مرتين إما تحقيقا في نحو أكالب جمع أكلب جمع كلب وتقديرا في نحو
أفاضل وشبهه لأنه على تلك الصيغة فأجري مجراه وهذا أولى من
قول الأكثرين إنه جمع لا نظير له في الآحاد فإن ذلك منقوض بأفلس
وبابه وهو أكثر من أن يحصى فأفعل جمع لا نظير له في الآحاد فكان
جديرا بأن يمنع من الصرف وأجاب بعضهم عن ذلك بأنه قد جاء أفعل
في الواحد بتاء التأنيث كأنمله في لغة رديئة فثم التأنيث لا يعتد
بها لأنها زائدة على البنية فقد صح مجيء أفعل في الواحد وهذا فاسد
لأنه أولا لغة رديئة وثانيا نادرة والنادر لا اعتداد به كما في
شاذ فقيل في ذلك البناء القابل هو به وثالثا أن تاء التأنيث في مثل ذلك

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)